

التنمية المستدامة ومشكلة التسلح. أ.لعللى بوكميش

أستاذ مساعد

قسم العلوم القانونية والإدارية

جامعة أدرار

مقدمة:

إذا كان السلم شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة فإن الحرب تعتبر حجرة عثرة أمام تحقيق ذلك، وعليه فإنه لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في جو تسوده الحرب سواء كان ذلك على المستوى المحلى أو الدولي، فالحرب تعمل على تدمير الحياة وإنهيار الاقتصاد، كما أنها تلوث البيئة وتستهلك الجزء الأكبر من المواد التي كان من الواجب أن تستغل في مجال محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

والى جانب الحرب هناك التسلح، هذه المشكلة التي تهدد بين الحين والآخر السلم سواء على المستوى المحلى أو العالمي، وقد تفتنت الدول إلى خطورة التسلح لذلك سعت للحد منه عن طريق إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات.

لقد أصبح التسلح مصدر تهديد حقيقي للبيئة ولصحة الإنسان سواء من حيث القيام بالتجارب والتدريبات العسكرية، أو من حيث استخدام هذه الأسلحة في الحرب، أو من حيث الحد من هذه الأسلحة والتخلص منها خاصة النووية منها والكيماوية.

من خلال ما سبق تأتي هذه المداخلة لتوضيح الدور الذي يلعبه التسلح في تقويض عملية التنمية المستدامة والكشف عن علاقة

التأثير والتأثر الموجودة بينهما. ولإنجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى خمسة مطالب ، يتناول المطلب الأول مفهوم التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص، ويتناول المطلب الثاني مختلف المداخل الفكرية حول التنمية المستدامة، بينما يتناول المطلب الثالث الواقع العالمي اليوم والحاجة إلى التنمية المستدامة، أما المطلب الرابع فيتناول التسلح وانعكاساته المتنوعة وبشكل خاص على البيئة، أما المطلب الخامس والأخير فيدور حول التسلح وتأثيره على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التنمية والتنمية المستدامة

الفرع الأول : تعريف التنمية

ينطوي مفهوم التنمية على مدلولات مختلفة ، منها ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو سياسي وما هو إداري وغير ذلك، لذلك تعرف التنمية بأنها : "حسيطة تفاعلات ساسية واقتصادية واجتماعية وإدارية متداخلة ومستمرة تشكل كل منها ، وبدرجة متفاوتة ، عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد". (1)

كما تعرف بأنها : " التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف". (2)

وتعرف كذلك بأنها: "عملية التحسين المستمر في النواحي المادية وفي مجال الرفاه الاجتماعي". (3)

(1) - محمد صادق، إدارة التنمية وطموحات التنمية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1983 ص20.

(2) - وزارة التخطيط، المركز القومي للتخطيط والتطوير الإداري، العلاقة بين التنمية الاقتصادية والإدارية وزارة التخطيط، بغداد، العراق، 1989، ص8.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية بأنها عملية مقصودة وموجهة لإحداث تغيير مقصود في المجتمع، والانتقال به من حال إلى حال احسن منها، وذلك من خلال تغيير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وزيادة كفاءة أداء مختلف الأنشطة لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص التنمية

تتصف التنمية بشكل عام بعدة خصائص من أهمها : (4)

- الشمولية : أي أن التنمية تعتبر تغيير شامل لجميع الجوانب والأنشطة في المجتمع من اقتصادية واجتماعية وسياسية... الخ ، وهي تتعامل مع المجتمع باعتباره نظاما متكاملًا.
- الاستمرارية : أي أن التنمية تتميز بالاستمرار، وذلك راجع إلى كون حاجات ومتطلبات المجتمع مستمرة وغير منتهية وهي في تغير من وقت إلى آخر ومن جيل إلى آخر، وكون التنمية هي الآلية التي يمكن بواسطتها تلبية هذه الحاجات والمتطلبات.
- أنها عملية إرادية واعية ومخططة: أي أنها ليست عملية عشوائية، بل هي عملية إرادية تعتمد على التخطيط المسبق للوصول إلى أهداف محددة.
- أنها عملية هادفة غايتها تحقيق رفاهية المجتمع .

(3) - على السلمي، ل.نهرت، سياسات واستراتيجيات الإدارة في الدول النامية، مكتبة غريب، القاهرة، مصر بدون تاريخ، ص35،34.

(4) - مهدي حسن زويلف، سليمان احمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1993، ص8.

الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة

لقد ظهر استخدام مصطلح التنمية المستدامة منذ سنة 1987 على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة "لجنة برونتلاند"، وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي "تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل".⁽⁵⁾

وعليه فإن التنمية المستدامة تعني العمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإخلال باحتياجات الأجيال المقبلة.

وقد أبرز تقرير هذه اللجنة ضرورة معالجة الاحتياجات الإنمائية والبيئية معا في وقت واحد الأمر الذي يقتضي إيجاد نوعا من العقلانية في استغلال الموارد المتاحة مع المحافظة على البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة للمدخلات (العناصر اللازمة لعملية التنمية) وبالأوعية للنفايات على حد سواء وعلى هذا الأساس ظهرت أهمية الإدارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية، وتؤكد انه بدون إدارة بيئية فعالة وكفئة ستنهار الجهود التنموية، أي أن التنمية المستدامة تركز بشكل كبير على عامل البيئة.

ولكن الاهتمام بالبيئة وحدها غير كافٍ، لذا يذهب الفكر المعاصر حول التنمية المستدامة (سنعرف هذه الآراء الفكرية لاحقا) إلى القول بأن بناء الاستدامة لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاهتمام بثلاثة جوانب أساسية هي ⁽⁶⁾: الجوانب الاقتصادية، الجوانب الاجتماعية، الجوانب

(5) - إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، التمويل والتنمية، مجلد 30، عدد4، 1993، ص7.

(6) - ميشيل م. سيرنيا، نظرة عالم الاجتماع الى التنمية المستدامة، التمويل والتنمية، مجلد 30، عدد4، 1993 ص11.

الايكولوجية، أي أن تحقيق التنمية المستدامة مرهون بالاهتمام بهذه الجوانب الثلاثة.

وتبرز مشكلة التنمية المستدامة في حالة وجود مشكلات بيئية خطيرة وندرة الموارد المتاحة (موارد مالية، بشرية، موارد مادية).

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف، يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وأخرى بيئية (7).

أولاً-الأهداف الاقتصادية:

تسعى التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية إلى تحقيق النمو والكفاءة

- النمو: المقصود به النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردى وكذلك زيادة الناتج القومي.

- الكفاءة: المقصود بها حسن استغلال الموارد المتاحة، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع بأقل الموارد والتكاليف.

(7)- حول أهداف التنمية المستدامة أنظر: إسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص7 (بتصرف).

ثانياً-الأهداف الاجتماعية:

تسعى التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية إلى تحقيق

الآتية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من الخدمات والمنافع.
- الإقلال والحد من مستوى الفقر.
- إتاحة الفرص بشكل متساوي بين أفراد المجتمع دون أي تمييز أو تحيز.
- تسهيل الحراك الاجتماعي وتسهيل انتقال الأفراد بين الفئات والطبقات الاجتماعية دون قيد أو شرط.
- زيادة الترابط الاجتماعي وتقويته.
- مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية وفي تنفيذها، وهذا يعتبر عاملاً هاماً لتحقيق ونجاح الجهود والبرامج التنموية.
- الحفاظ على الهوية الثقافية.
- التنمية المؤسسية وتطوير المؤسسات الاجتماعية القائمة، وإيجاد مؤسسات جديدة تخدم التنمية وتضمن ديمومتها.

ثالثاً-الأهداف الإيكولوجية:

تهدف التنمية المستدامة من الناحية الإيكولوجية إلى تحقيق

الهداف الآتية:

- منع التلوث والحد منه.
- رفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وحسن استغلالها.
- الحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية.

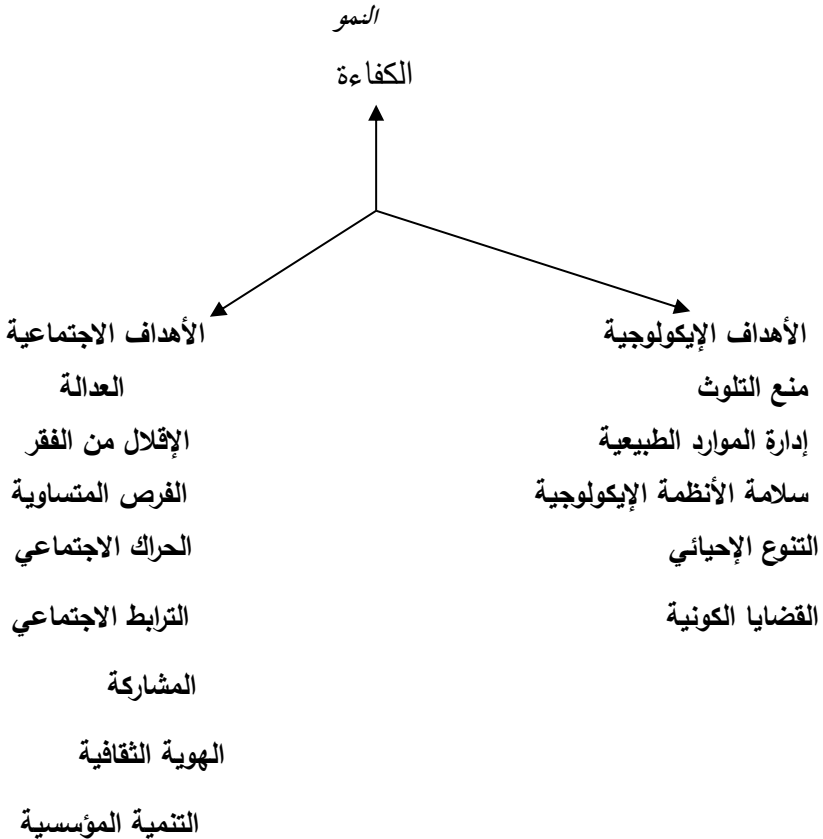
- الحفاظ على التنوع الإحيائي.

- الاهتمام بالقضايا الكونية، وذلك باعتبار أن الكون عبارة عن

نظام إيكولوجي عام يتأثر بالأنظمة الإيكولوجية الفرعية، ومن بين القضايا الكونية المثيرة للاهتمام في الوقت الحالي مشكلة ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض.

ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في الشكل التالي:

شكل رقم (1) يوضح أهداف التنمية المستدامة:
الأهداف الاقتصادية:



المطلب الثاني: المداخل الفكرية حول التنمية المستدامة.

إن الهدف من التعرض لهذا العنصر ليس من أجل البحث عن نظرية عامة حول الاستدامة، لكن من أجل التركيز على القضايا الفكرية الأساسية التي لها آثار عملية هامة في ذلك، وذلك انطلاقاً من أن أي محاولة لتحقيق التنمية المستدامة لن تأتي بنتائجها المتوقعة ما لم يتم المزوجة والدمج بين مداخل ووجهات نظر ثلاث فئات من المتخصصين، وهم علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع وعلماء البيئة (الإيكولوجيا).

وهذه المداخل ووجهات النظر تعطي لنا تصور شامل ومتكامل حول التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها، وسوف نشرح فيما يلي كل مدخل على حده.

الفرع الأول: المدخل الاقتصادي

يعتبر هذا المدخل أقدم المداخل النظرية حول التنمية، ويرى أنصاره بأن تحقيق التنمية يتم من خلال التركيز على العوامل الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبأنه إذا تم وضع العوامل الاقتصادية بشكل سليم فإن كل شيء سيأخذ مكانه السليم.

ويتمثل الأساس الذي يقوم عليه هذا المدخل في " تحقيق الحد الاقتصادي الأمثل وتخصيص الموارد تخصيصاً ناجحاً" (8).

هذا بالإضافة إلى السعي للوصول "بالرفاه البشري إلى حده الأقصى في إطار القيود الحالية على أرصدة رأس المال والتكنولوجيا" (9).

(8) - موهان مونا سينغ، نهج الباحث الاقتصادي إزاء التنمية المستدامة، التمويل والتنمية، مجلد 30، عدد 4، 1993 ص 16.

(9) - إسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص 7.

هذا وقد تنبه علماء الاقتصاد مؤخراً إلى أهمية رأس المال الطبيعي ودوره في عملية التنمية.

وفي الواقع العملي يعترف الممارسين بأن المفاهيم الاقتصادية ليس من السهل تطبيقها بالنسبة لبعض الأهداف البيئية والاجتماعية مثل المحافظة على مرونة ودينامية النظم الإيكولوجية، أو العمل على تحقيق مشاركة الجماهير أو الحد من الصراعات.

الفرع الثاني: المدخل الاجتماعي (السوسيولوجي)

لقد كان الاهتمام في البداية مركزاً على العوامل الاقتصادية في إحراز التنمية وتم إغفال الجوانب الاجتماعية الأمر الذي أدى فشل العديد من البرامج التنموية.

لذا فإن الدعوى إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية والقوى والمؤسسات الاجتماعية له دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه فإن الاستدامة يجب أن تقوم في جانب منها على أساس اجتماعي.

فالعنصر البشري هو الذي يتولى إعداد وتخطيط البرامج التنموية، وهو الذي يتولى تنفيذها، وفي النهاية فإن التنمية تتم من أجل العنصر البشري، فالعنصر البشري هو محور وهدف التنمية في نفس الوقت. وتبرز أهمية العنصر البشري على المستوى البيئي من خلال الحقيقة التي مفادها إن البيئة لا تتعرض للخطر من طرف أعداء يأتون من خارج هذه المعمورة بل من ابنائها، ويشتمل ذلك على كلا من المستخدمين المحليين للموارد والمستخدمين لها من مناطق بعيدة.

من خلال ما سبق تبرز لنا مدى أهمية مساهمة علماء الاجتماع في تقديم تصور نظري حول تحقيق التنمية المستدامة. فهم يؤكدون بأن البشر هم القوة الفاعلة الرئيسية في عملية التنمية وأن تنظيمهم

الاجتماعي يعتبر عاملا حاسما في وضع الحلول القابلة للتطبيق من اجل تحقيق التنمية المستدامة (10) .

ويقدم المدخل السوسيولوجي لتحقيق التنمية المستدامة مجموعتين من العناصر : (11)

- فهو أولا يقدم مجموعة من المفاهيم التي تساعد في شرح العمل الاجتماعي والعلاقات بين الأشخاص، والأشكال المعقدة لتنظيماتهم الاجتماعية، وترتيباتهم المؤسسية والثقافية، والحوافز والدوافع والقيم التي تنظم سلوكهم الواحد إزاء الآخر وإزاء الموارد الطبيعية.

- وهو ثانيا يقدم مجموعة من التقنيات الاجتماعية الكفيلة باستثارة العمل الاجتماعي المنسق، وكبح السلوك الضار، وتعزيز الترابط، وصياغة ترتيبات اجتماعية بديلة، والمساعد في تنمية رأس المال الاجتماعي.

وبشكل عام يؤكد علماء الاجتماع على أهمية التنظيم الاجتماعي ودوره في تعزيز الاستدامة الاجتماعية لبرامج التنمية والإدارة البيئية الكفأة.

الفرع الثالث: المدخل الإيكولوجي

لم تكن هناك للايكولوجيا - أي بنية البيئة الطبيعية ووظيفتها - أهمية تذكر بالنسبة للمشتغلين بالشؤون التنموية، ولكن الوضع تغير في السنوات الأخيرة نظرا لإدراك أهمية التأثير الذي يمارسه البشر على مستوى استخدام الموارد الطبيعية، وأن التنمية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الاهتمام بالموارد الطبيعية وحسن إدارتها.

(10) - نفس المرجع، ص 7.

(11) - ميشيل م. سيرنيا، نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة، التمويل والتنمية، مجلد 30، عدد

4، 1993، ص 11.

وتتركز دائرة اهتمام الايكولوجيين في حفظ التوازن بين التفاعلات التي تحدث بين البشر والبيئة ممثلة بشكل أساسي في الثروة الحيوانية والنباتية والتربة.

ويقوم المدخل الإيكولوجي على ثلاث مسلمات أساسية هي ⁽¹²⁾

:

- أن النشاط الاقتصادي البشري هو نظام فرعي يعمل داخل نظام إيكولوجي أكبر ولكنه نظام محدود، وأن الإخلال بالنظام الإيكولوجي (كالاستنزاف والتلوث) يضر فيما بعد بالنظم التي تدعم الحياة وتبقي على الاقتصاد.
- مع التوسع في النشاط الاقتصادي وزيادة استخدام الناس لكميات متزايدة من الموارد الطبيعية، وإنتاج كميات مطردة الزيادة من النفايات، فقد بدأ تجاوز حدود النظم الإيكولوجية (أو قدرتها على التحمل).
- أن بعض آثار التنمية تتسبب - وإن كانت على درجة كافية من الحدة - في إحداث تغيرات بيئية طويلة الأجل، بل وقد تكون لا رجعة فيها، ومن ذلك مثلا أنه عندما يتم قطع أشجار الغابات الاستوائية وتعرية التربة تقوم الأمطار بجرف المعادن فتتجبر التربة مما يحول دون إعادة إحياء الغابات واستعادة المستويات السابقة للمحاصيل.
- وبشكل عام يشدد الايكولوجيون على أهمية الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية الفرعية ذات الأهمية الحاسمة للاستقرار العام للنظم الإيكولوجية العالمية.

(12) - كولين ريز، النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة، التمويل والتنمية، مجلد 30، عدد 4، 1993،

وهناك من الايكولوجيين من ينادي بصيانة جميع النظم الإيكولوجية، ومنهم من يدعوا إلى الحفاظ على قدرة نظم دعم الحياة الطبيعية على تجديد حيويتها وقابليتها للتكيف بطريقة دينامية (13) .

لقد تزايد الاقتناع بضرورة إشراك الإيكولوجيين في عملية التنمية، حيث كان الاهتمام في البداية موجها نحو التلوث المحلي والصحة، بينما أصبحت الاهتمامات اليوم عالمية وليست محلية.

لقد أصبح الايكولوجيون يساهمون وضع برامج للتنمية تتسم بوعي أكبر لأهمية البيئة، انطلاقا من الرؤية الإستراتيجية التي مفادها أن السياسات الإيكولوجية السليمة تحقق التنمية المستدامة وإن تدهور البيئة والنظم الإيكولوجية يحتاج إلى موارد مالية ضخمة لإصلاحه ويحتاج إلى وقت طويل وغالبا ما يكون مستحيلا، ومن ثم فهو يقف حجرة عثرة أمام تحقيق التنمية.

من خلال العرض السابق للمداخل المختلفة حول التنمية المستدامة تبرز لدينا أهمية مراعاة الإسهامات الفكرية لكل مدخل، وضرورة أخذها بعين الاعتبار في صياغة الأهداف والبرامج المتعلقة بالتنمية ، حتى يمكن الوصول إلى أهداف وبرامج شاملة ومتكاملة للتنمية، وضمان تحقيق التنمية المستدامة دون أي عوائق أو مشاكل.

المطلب الثالث: الواقع العالمي والحاجة إلى التنمية المستدامة

لا شك أن الحديث عن التنمية المستدامة ليس من باب اللغو أو الترف ولكنه نابع من واقع محلي وعالمي يدعوا إلى ضرورة الإسراع في تطبيق التنمية المستدامة ، هذا الواقع الذي يمكن قراءته من خلال الحقائق والمشكلات

(13) - إسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص7.

التالية: مشكلة الفقر وسوء التغذية ، مشكلة النمو الحضري والتلوث ، مشكلة الزيادة السكانية، مشكلة الجفاف والتصحر، وسوف نتناول في الفروع التالية كل مشكلة على حده.

الفرع الأول: مشكلة الفقر وسوء التغذية

رغم التطور الذي بلغه العالم ورغم الإعانات الدولية وغير ذلك إلا أن هناك أكثر من 800 مليون شخص يعانون من الجوع ، وهناك أكثر من مليار شخص يعانون من سوء التغذية، كما أن هناك أكثر من مليار شخص يعانون من العجز بسبب سوء التغذية (يتجسد هذا العجز في الإصابة بالإعاقة الذهنية أو العمى أو ضعف القدرة التعليمية) ⁽¹⁴⁾.

وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة"FAO" إلى الأرقام التالية : ⁽¹⁵⁾

- يتراوح عدد الذين يحتاجون إلى معونة غذائية عاجلة في الجنوب الإفريقي ما بين 13 و 26 مليون شخص.
- هناك 54 مليون شخص يعانون من ويلات الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

- هناك 815 مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية المزمن.
- ويتوقع المختصون أن يصل عدد الفقراء في العالم سنة 2020مليار شخص . ⁽¹⁶⁾

(14) - حول هذه الاحصائيات أنظر: ويندي.س آريس و أكلس ف. مكالا، التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي، التمويل والتنمية ، مجلد33، عدد4، 1996، ص8.

(15)- www.fao.org/arabic/newsroom/news/2002/

(16) - باتريشيا آنيز و ألفريد فريندي، المدن في العالم النامي: برنامج عمل ما بعد مؤتمر المونل الثاني، التمويل والتنمية، مجلد33، عدد4، 1996، ص12.

وهذا الواقع يدعو إلى التفكير في إيجاد حل لمشكلة الفقر وسوء التغذية التي تعيشها دول العالم خاصة النامية منها، ولا شك أن الحل يتمثل في الاهتمام بالتنمية والتركيز على الزراعة وعلى تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: مشكلة النمو الحضري والتلوث

إن نمو المدن واكتظاظها يحيطها بمشاكل خطيرة إيكولوجية ومادية ومالية وإدارية، تعرض آمال سكانها المتزايدين للخطر بل وتعرض صحتهم للضرر وحياتهم للخطر، وذلك بسبب التلوث.

ومن بين أنواع التلوث الذي تعيشه المدن التلوث الهوائي الناتج في حالات كثيرة عن انبعاث الرصاص الذي يضر بصحة الصغار خاصة وبمفهوم الذهني، وكذلك الغازات المنبعثة من المحركات والمداخن، وكذلك الغبار والسناج، والإشعاعات النووية والغازات السامة.

وتعمل الغازات والملوثات الهوائية على زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية بدرجة تتراوح بين 2 و 4 درجات مئوية . (17)

ولتوضيح خطورة التلوث الهوائي تشير الإحصائيات إلى أن هناك ما بين 4000 و 16000 شخص يموتون في مصر وحدها على سبيل المثال بسبب التلوث الهوائي . (18)

ومن بين المشكلات المرتبطة بالنمو الحضري مشكلة نقص المياه الصالحة للشرب ومشكلة الصرف الصحي.

ففي أحيان كثيرة يؤدي شرب المياه الملوثة إلى الإصابة بالأمراض وإلى الوفاة، فعلى سبيل المثال يرجع السبب في وفاة 6 % من وفيات بانكوك السنوية إلى الإصابة بحالات الطاعون والتفؤيد والدوسنتاريا

(17) - إسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص 6.

(18) - باتريشيا أنيز وألفريد فريندي، المرجع السابق، ص 12.

والالتهاب السحائي وذلك بسبب المياه الملوثة، كما ترجع نسبة 30 % من حالات الإصابة بجميع الأمراض في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المياه الملوثة . (19)

أما فيما يتعلق بمشكلة الصرف الصحي فتشير الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من 20 مليون نسمة لم يستفيدوا من خدمة الصرف الصحي . (20)

هذا علاوة على أن مياه الصرف الصحي تتسبب في حد ذاتها في أمراض للمدن والأحياء المعنية (روائح كريهة - مشكلة البعوض - مرض الملاريا)، أو للمدن والأحياء التي تمر بها (نفس المشكلات السابقة). وفيما يتعلق بمشكلة نقص مياه الشرب ومشكلة الصرف الصحي تشير الإحصائيات إلى أن هناك مليار نسمة -معظمهم في الدول النامية- لا يتيسر لهم الحصول على المياه الصالحة للشرب، وهناك 1.7 مليار نسمة لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي، وهناك ما بين 2 و 3 مليون طفل يموتون سنويا بسبب الأمراض المرتبطة بنقص المياه وعدم توافر مرافق الصرف الصحي، وما يقارب 90 مليون نسمة من السكان في العالم - وغالبيتهم في الدول النامية- يموتون سنويا أيضا بسبب الأمراض المرتبطة بنقص المياه وعدم توافر مرافق الصرف الصحي . (21)

وهذا الواقع يدعو إلى التفكير في إيجاد حل لمشكلة التلوث

ومشكلة نقص المياه الصالحة للشرب وكذلك مشكلة الصرف الصحي،

(19) - نفس المرجع، ص 13.

(20) - نفس المرجع، ص 13.

(21) - إسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص 6.

باعتبارها مشكلات تتجم عنها مشكلات أخرى وأمراض تفنك صحة الإنسان وتهدد بقاءه، وذلك بالاهتمام بشكل خاص بمسألة التخطيط الحضري.

الفرع الثالث: مشكلة الزيادة السكانية

تشكل الزيادة السكانية إحدى التحديات الكبرى لعملية التنمية، وذلك من خلال زيادة الاحتياجات البشرية من الغذاء - ضرورة توفير الغذاء الكامل والمتوازن لجميع الأفراد - الأمر الذي يهدد بانتشار المجاعة والإصابة بسوء التغذية وما ينجر عن ذلك من أمراض ومشاكل صحية تؤثر بشكل سلبي على أداء القوى العاملة.

ومن جهة أخرى تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة النشاط ومن ثم زيادة الضغط على النظم الإيكولوجية، ففي نهاية الثمانينات تم تدمير ما بين 7 إلى 10 في المائة من الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة، كما تم استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية، وتلويث المناطق الساحلية بدرجة غير مسبوقة.⁽²²⁾

ويدعو واقع مشكلة الزيادة السكانية هذا إلى ضرورة الاهتمام بتنظيم النمو السكاني، وضرورة الاهتمام بمسألة تخطيط الموارد البشرية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، هذا بالإضافة إلى توعية الأفراد بتنظيم تفاعلهم مع البيئة وضرورة الحفاظ عليها.

الفرع الرابع: مشكلة الجفاف والتصحر

تشهد العديد من المناطق في العالم اليوم تراجعاً كبيراً في مستوى المياه وفي منسوب الأمطار، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الزراعي بها، وتحول المناطق الزراعية إلى أراضى قاحلة شبه صحراوية.

(22) - نفس المرجع، ص 7.

وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن هناك 10 ملايين شخص مهددون بخطر الجفاف في أربع دول جنوب القارة الإفريقية، وبأن هناك نصف مليون من الرعاة الأثيوبيين في إقليم "آفار" يعانون من الجفاف القاسي . (23)

وهذه المشكلة-الجفاف والتصحر- تدعو إلى ضرورة الاعتناء بالثروة المائية وحسن إدارتها.

المطلب الرابع: التسلح وانعكاساته.

الفرع الأول: معنى التسلح

التسلح مصطلح عسكري، وهو يعني السعي للحصول على السلاح وامتلاكه. وقد شاع استخدام هذا المفهوم بشكل كبير أيام الحرب الباردة بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث احتدم التسابق بينهما لامتلاك الأسلحة المتطورة وذات القدرات التدميرية الفائقة خاصة النووية منها والكيمياوية وغيرها.

ولكن التسلح ليس مقتصرًا فقط على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بل إن دول العالم بأسرها تسعى من أجل التسلح وامتلاك الأسلحة، وإن تراجع الاتحاد السوفياتي لا يعني الاستنتاج بأن السباق نحو التسلح قد انتهى كلياً، فما تزال مسائل الأمن والتسلح من ضمن أولويات اهتمام الحكومات والدول الحديثة خاصة النامية منها بسبب مشاكل الحدود التي التي مازالت عالقة منذ تحررها من الاستعمار، وبسبب الحركات العرقية والاثنية التي بدأت تظهر بحدة في مناطق عديدة من العالم.

(23) - ريمون حداد، العلاقات الدولية، ط1، دار الحقيقة، بيروت، لبنان، 2000، ص 565.

وفيما يخص دول العالم الثالث فيمكن حصر الإستراتيجيات التي

تمت بها تجارة الأسلحة (التسلح بها) نحو هذه الدول في إستراتيجيتين : (24)

-استراتيجية أولى تعتمد من خلالها الدول على الصناعية في

تصديرها للأسلحة على عامل سياسي مرتبط بالصراع والتنافس بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي.فالدول الرأسمالية كانت تهدف إلى تقوية الأنظمة السياسية لحلفائها ومساعدتها على خلق وتدعيم الحزام حول الدول الاشتراكية. أما هذه الأخيرة فإنها كانت تجد في سياسة تصدير الأسلحة التي ابتدأت منذ سنة 1955 الرغبة في إقامة علاقات مع دول العالم الثالث تؤدي على الأقل إلى ضمان حياد هذه الدول في الصراع بين الشرق والغرب.

-أما الإستراتيجية الثانية فقد ابتدأت في أواخر الستينات وتميزت

بتغلب العامل الاقتصادي على العامل السياسي.وقد أصبحت تجارة الأسلحة تشكل أهمية ومكانة بارزتين في الميزان التجاري للدول المصدرة للأسلحة.وقد تطور ذلك مع الأزمة الاقتصادية التي ابتدأ يعرفها العالم الغربي والتي تأثرت فيما بعد بمضاعفة أسعار النفط منذ سنة 1973.فالسياسة الجديدة تعتمد أساسا على إعادة تدوير الرساميل البترولية.

وتتجه الدول بشكل عام نحو التسلح من أجل تحقيق الأمن

القومي وتأمين حدودها ومواردها وردع المعتدي.

وللإشارة فإن شيوع اقتناء السلاح في مجتمع ما، دليل على أن

ثمة حاجة للدفاع عن النفس، أو رغبة في ارتكاب الجريمة، وباختصار فإن ذلك مؤشر على أن ذلك المجتمع غير آمن . (25)

(24) - <http://marstian.8k.com/gun.htm> p 3

(25) - www.fao.org/arabic/newsroom/news/2002/

وإذا انتقلنا إلى المستوى الدولي فإن التسلح والسعي لامتلاك

الأسلحة مؤشر هو الآخر على أن المجتمع الدولي غير آمن.

ومن الجدير بالذكر أن الأزمات والمشاكل في مختلف أنحاء العالم

تؤدي إلى زيادة التسابق نحو التسلح، ففي منطقة الشرق الأوسط على سبيل

المثال ؛ أدت الأزمات التي شهدتها المنطقة سواء الحرب العراقية الإيرانية، أو

احتلال العراق للكويت ، بالإضافة استمرار الصراع العربي الإسرائيلي - إلى

زيادة مبيعات الأسلحة إلى دول هذه المنطقة، الأمر الذي جعلها في طليعة

الدول المستوردة للأسلحة.

الفرع الثاني: انعكاسات التسلح على البيئة :

يشكل التسلح مصدر تهديد على صحة الإنسان والطبيعة

وبقائهما ، وما تزال الدول تتنافس على التسلح سواء بشكل سري أو علني،

والمعلومات حول التلوث البيئي الناجم على التسلح والتهديد الذي يشكله على

صحة الإنسان وسلامته لا يمكن الوصول إليها نظرا لسرية المعلومات

المتعلقة بهذا الجانب، لكن يمكن اكتشاف تأثير التسلح على البيئة من خلال

الحقائق التالية : (26)

- تستعمل الجيوش حوالي 3% من الأراضي على الصعيد العالمي، وحوالي 3% من إنتاج النفط العالمي.
- تبلغ حركة الطيران الحربي في ألمانيا حوالي 15 % من مجموع حركة الطيران فيها، وحوالي 50 % من مجموع حركة الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية.

(26) - www.suhuf.net.sa/2001jaz/mar/16/ar1.htm p1

- تستهلك الدبابة من نوع RAM-M 1AB 1113 لترا من البنزين في الساعة، فيما تستهلك الطائرة المقاتلة من نوع B 52 13671 لترا .
 - يتحمل التسليح مسؤولية ما بين 6 إلى 10 % من تلويث الهواء، ويتسبب في 13 % من دمار طبقة الأوزون.
 - في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هناك 21401 موقعا ملوثا تلوثا كبيرا، والعديد منها ملوث بالإشعاعات العالية بسبب تفجير حوالي 1800 قنبلة هيدروجينية.
 - في مختلف أنحاء العالم تم تفجير ما يقارب 4500 قنبلة هيدروجينية في الجو.
 - ينتج التسليح 97 % من مختلف المواد عالية السمية، و78 % من المواد ذات الخاصية الإشعاعية المتوسطة والمنخفضة السمية، أي ما يعادل 1.4 مليار كوري وهذا يساوي 28 ضعف الإشعاعات التي أطلقتها حادثة تشيرنوبيل (50 مليون كوري)، ويحدث كل هذا تحت ظروف التدريب العادية بدون نشوب الحرب.
 - إن إنتاج كيلو غرام واحد من البلوتونيوم ينتج المخلفات التالية : 1300 لتر من السوائل ذات الخاصية الإشعاعية العالية، وأكثر من 200 ألف كيلو غرام من المخلفات ذات الخاصية الإشعاعية المتوسطة والمنخفضة، وحوالي 10 ملايين لتر من مياه التبريد الملوثة. هذا وإن إنتاج 150 كيلو غرام من البلوتونيوم هي كمية كافية لإحداث سرطان رئوي لكافة سكان الأرض إذا ما وزعت توزيعا مناسباً.
- لا شك أن الهاجس الذي يخافه العالم اليوم هو وقوع حرب نووية، والتي سوف تقضي على العالم حسب الخبراء، ذلك أن التقارير تؤكد بأنه ستكون هناك تغيرات مناخية قاسية، وسترتفع أبخرة كثيفة وأدخنة سوداء

نتيجة احتراق غابات وغازات سامة متصاعدة من المواد التصنيعية وسوف تحتجب الشمس لمدة طويلة، وهذه كلها لها آثار سلبية على الزراعة والبحار والمياه العذبة والحياة البرية وعلى الإنسان و البيئة بشكل عام . (27)

فالرؤوس النووية حين تنفجر فوق المدن سوف تترك ستارا هائلا من السحاب والأترية السوداء ورماد حارق، كل ذلك سوف يحول دون وصول أشعة الشمس إلى الأرض لأشهر عديدة مما قد يمنع عملية التركيب الضوئي في النباتات ومنحها اللون الأخضر والعناصر المفيدة لجسم الإنسان فيذبل الزرع ويموت، هذا إلى جانب أن عدم استقبال الأرض لضوء الشمس سوف يؤدي إلى خفض حرارة الطقس إلى ما دون الصفر وتراكم الجليد حتى في الصيف، مما يخل بالتوازن الحراري للأرض ويؤدي إلى فناء العديد من الكائنات، وإلى جانب ذلك فإن العواقب التي ستنجم عن ذلك سوف تكون آثارها وخيمة على الإنسانية وعلى بقاء سائر الأجناس الأخرى والأحياء البرية والبحرية . (28)

إن لاحظنا بأن التسلح له تأثير ملوث على البيئة، وإذا كان إنتاج الأسلحة واستخدامها يساهم في تلويث البيئة فإن الحد من التسلح هو الآخر يساهم في تلويث البيئة، وهذا ما سنحاول معرفته في العنصر التالي.

الفرع الثالث: الحد من التسلح وتأثيره على البيئة :

(27) - www.suhuf.net.sa/2001jaz/mar/16/ar1.htm p1-2

(28) - www.enivronent.gov.jo/society-encyclopedia/scwor15.htm P3

لقد أدت تداعيات الحرب الباردة إلى التسابق نحو التسلح وإنتاج الأسلحة على اختلافها دون التفكير في عواقب ذلك، فالمهم هو امتلاك الأسلحة والتفوق عسكريا.

والتسابق نحو التسلح ليس مقتصرًا على الدول الغنية فقط بل إن الدول الفقيرة هي الأخرى قد دخلت في هذه الدائرة فهناك الملايير من الدولارات التي يتم إنفاقها في سبيل ذلك.

والغريب في الأمر أن منتجي الأسلحة وبائعيها ومشتريها لا يفكرون أبدا في كيفية التخلص منها بعد انتهاء فترة حياتها (صلاحيتها) والتي لا تزيد عن 10 أو 15 سنة.

ومع هذا فقد تفتنت الدول لخطورة التسلح، وأدركت بأنه يمكن أن يقضي على البشرية جمعاء، لذلك حاولت إبرام العديد من الاتفاقيات للحد من التسلح، منها اتفاقية (STAR1) (STAR2) واتفاقية (CWC) واتفاقية (CFE)، هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة سباقا محموما من أجل احتواء وإيقاف محاولات التسلح النووي بالنسبة للعديد من الدول في الشرق والغرب، ولكن السؤال المطروح هو كيف يمكن الحد من التسلح والتخلص من الأسلحة الخطيرة دون أي آثار سلبية على البيئة؟

إن الإجراء الذي كان متبعًا خلال الحرب الباردة في التخلص من الأسلحة هو بدفنها في أعماق البحار أو تحت طبقات الأرض قد أصبح اليوم ممنوعًا، فما هو الأسلوب الذي يجب إتباعه للحد من الأسلحة؟ إن الأسلحة كثيرة ومتنوعة وسوف نتحدث عن كيفية الحد عن كل نوع من هذه الأنواع على حدة.

بالنسبة للأسلحة النووية نصت معاهدة ستار (STAR1) على تخفيض الترسانة النووية من 60 ألف رأس نووي سنة 1998 إلى 22 ألف رأس في سنة 2005 ،ولكن تفكيك هذه الرؤوس النووية سيطلق 257 طنا من البلوتونيوم و1310 طنا من اليورانيوم غني الخواص . (29)

والتعامل مع اليورانيوم غني الخواص يتم بتبيده من كفاءة 95 % وتحويله إلى 5 % للاستعمال التجاري وحرقة تجاريا في مفاعلات الطاقة.

أما البلوتونيوم فيمكن التخلص منه بمزجه بالسليكا النقية ودفنه في باطن الأرض.

وحتى الآن لا توجد القدرة التقنية لإتمام هذه العملية، كما أن تكلفة الأسلوبين عالية جدا (التخلص من اليورانيوم والبلوتونيوم) .

والى جانب الأسلحة النووية هناك الأسلحة الكيميائية، والتي تبلغ تكلفة التخلص منها 10 أضعاف تكلفة إنتاجها، وإذا كان الأسلوب التقليدي الذي يتمثل في دفنها في أعماق البحار أو طمرها في باطن الأرض - هو الأسلوب المتبع للتخلص منها - قد أصبح اليوم محظورا، فما هو الأسلوب الذي يجب إتباعه للتخلص منها ؟

كيف يمكن التخلص من 31400 طن من الأسلحة الكيماوية التي تملكها روسيا و40000 طن من تلك التي تمتلكها أمريكا ؟ إن هذه الكميات مجتمعة كافية لإبادة الكائنات الحية على وجه الأرض . (30)

(29) - www.environent.gov.jo/society-encyclopedia/scwor15htm p3

(30) - www.environent.gov.jo/society-encyclopedia/scwor15htm p4

ومع ذلك فإن هناك بدائل متاحة وهي الحرق على درجة حرارة عالية، بالإضافة إلى عمليات التحييد الكيميائي، وهما أسلوبان على درجة عالية من التكلفة.

والسؤال المطروح: هل بإمكان الدول دفع تكاليف تطبق على

هذين البديلين؟

وإذا كان البديل العملي المطروح حالياً للتخلص من الأسلحة الكيماوية هو الحرق فإن هذا الأسلوب ليس سليماً، ذلك لأن عملية الحرق تشكل تهديداً خطيراً على صحة الإنسان والبيئة حيث تنطلق خلال هذه العملية مواد شديدة السمية تحتوي على أكاسيد الكربون المكثورة والفيوران، إضافة إلى كميات هائلة من الخبث السام والمياه المشبعة بالأملاح .⁽³¹⁾

ومن الجدير بالذكر أن عملية الحرق هذه قد لقيت انتقادات شديدة

من طرف الهيئات والمنظمات المعنية بشؤون البيئة، الأمر الذي أدى إلى توقيفها جزئياً في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن معظم المواد الكيماوية (الأسلحة الكيماوية) مازالت مخزونة وما زالت تشكل خطراً جسيماً على البيئة والإنسان .

وإلى جانب الأسلحة الكيماوية والنووية هناك الذخيرة التي تشكل عملية التخلص منها مشكلة حقيقية، ففي العالم هناك الملايين من الأطنان من الذخيرة منها 35 مليون طن في روسيا وحدها⁽³²⁾، فكيف يمكن التخلص منها ؟

(31)- www.environent.gov.jo/society-encyclopedia/scwor15htm p4

(32)- www.environent.gov.jo/society-encyclopedia/scwor15htm p3

إن الأسلوب المتبع هو الحرق في الهواء والتفجير، وهو الأسلوب الأكثر سهولة ولأقل تكلفة، لكن هذا الأسلوب يشكل خطرا على البيئة، ذلك أن تفجير كيلو غرام واحد يطلق في الهواء مترا مكعبا من الغازات السامة.

وهناك كذلك مشكلة التخلص من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية والتي يبلغ تعدادها 300 غواصة موزعة عبر أنحاء العالم .⁽³³⁾ هل يتم التخلص منها بحرقها ودفنها في بحر بيرنج الموجود بين ألاسكا وأسيا كما فعل الروس؟ وهل هذا الأسلوب ليست له آثار سلبية على البيئة ؟

بالإضافة إلى ما سبق هناك مئات الآلاف من الدبابات وسلاح المدفعية والسيارات المدرعة التي يجب التخلص منها.

إن الأسلوب الخطير للتخلص من الأسلحة هو بيعها إلى الدول النامية التي بدأت تشهد تطورا خطيرا جدا للاتجار بالأسلحة الكيماوية والنووية وغيرها، هذا نهيك عن التحدي الذي يواجهه الدول النامية والذي يتمثل في عدم امتلاكها للمعرفة العلمية في كيفية التخلص من هذه الأسلحة التي لا تعمر أكثر من 10 أو 15 سنة.

الفرع الرابع: واقع التسلح في العالم :

على الرغم من هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد من التسلح، والتي من أبرزها معاهدة (S.T.A.R 1) و (S.T.A.R 2) - اللتين تتعلقان بالحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية - ومعاهدة (CFE) - التي

(33) - ريمون حداد، المرجع السابق، ص 571 .

تتعلق بانتشار القوات التقليدية في أوروبا - واتفاقية (CWC) - واتفاقية الحد من الأسلحة الكيماوية - واتفاقية (T.N.P) - التي تتعلق باحتكار الأسلحة النووية في الدول الخمس: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا - إلا أن مخزون العالم من الأسلحة ما يزال عاليا بشكل كبير، وهو متمركز بشكل أساسي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

هذا بالإضافة إلى أنه رغم الاتفاقيات المعدة لضبط وتنظيم التسليح فإن إمكانيات الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل (نووية، كيماوية، بيولوجية) ليست مستحيلة، حيث ازدادت مخاطر التوصل إلى امتلاك أسلحة نووية بأحجام صغيرة ولأهداف محدودة الأبعاد . (34)

ومن أمثلة انتشار الأسلحة النووية في العالم إقدام كل من الهند وباكستان على إجراء عدة تجارب نووية سنة 1998 والتحاقهما بمصاف الدول النووية، هذا إلى جانب إسرائيل التي ترفض دائما التوضيح عن برنامجها النووي والخضوع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية.

وإذا حاولنا التدقيق في واقع التسليح في العالم فإننا نشير إلى أنه في أوائل التسعينات تم تخزين أو نشر الأسلحة التالية : (35)

- 50 ألف رأس حربي نووي (ما يعادل 13مليار طن من (ت.ن.ت.))، وهو العدد الموجود اليوم . (36)
- 70 ألف طن من الغازات السامة.

(34) - www.environent.gov.jo/society-encyclopedia/scwor15.htm p2

(35) - www.suhuf.net.sa/2001jaz/mar/16/ar1.htm p1

(36) - أنظر: ريمون حداد، المرجع السابق، ص 571.

- ملايين من الأطنان من الذخيرة والمتفجرات التقليدية.
- حوالي 45 ألف طائرة حربية.
- 172 ألف دبابة عسكرية.
- 155 ألف مدفعية .
- حوالي ألفين غواصة وسفينة حربية.

وهذه الأرقام تدل على أن التسلح ما يزال يهدد البيئة وكذلك السلام العالمي وكذلك التنمية المستدامة، فهذه الأسلحة لم تنتج وتنتج وتنتشر سدا ولكن من أجل استخدامها في حالة نشوب حرب، وإذا كانت هذه الأسلحة ملوثة بدون استخدامها فكيف إذا ما تم استخدامها؟

فلاشك أن ذلك سوف تترتب عليه نتائج وخيمة على الإنسان والبيئة، وخير مثال في ذلك القنبلتين النوويتين اللتين تم إلقائهما على مدينتي هيروشيما وناغازاكي باليابان، واللتين قضتا على الأخضر واليابس هناك.

ومن المسائل الخطيرة اليوم هي الاتجار بالتكنولوجيا النووية، هذه العملية التي تعتمد على دول كبرى مثل الصين وروسيا رغم الحذر الشديد والمعارضة التي تبديها الولايات المتحدة على تطور هذه العملية والخوف من تحولها إلى المجال العسكري والانتشار النووي . (37)

ورغم أن الصين وروسيا تدعيان أن ما تقوم به يتفق مع حق الدول في الحصول على تكنولوجيا نووية لغايات السلم، فإن ذلك لا يوفر ضمانات من تحول هذا النشاط إلى المجال العسكري.

(37) - نفس المرجع، ص 570.

ومن الجدير بالذكر أن احتكار الدول الكبرى للسلاح النووي جعل من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية " السلاح النووي للفقراء " لأنه لا يتطلب تكنولوجيا عالية وتكاليف مالية مرتفعة ، وقد تجاوز عدد الدول التي تملك هذه الأسلحة الـ 40 دولة . (38)

المطلب الخامس: التسليح والتنمية المستدامة :

لاشك أن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى السلم والأمن، فلا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في جو تسوده الحرب والنزاعات وعدم الاستقرار، كما أن تحقيق التنمية المستدامة تحتاج إلى الموارد المالية، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون توافر رؤوس الأموال اللازمة لذلك كما يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى العنصر البشري إذ لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل غياب العنصر البشري الذي يقوم بإعداد وتخطيط برامج التنمية وتنفيذها، وهو المستفيد منها في النهاية، فالإنسان (العنصر البشري) هو محور التنمية وأداتها وهدفها.

كما يحتاج تحقيق التنمية المستدامة كذلك إلى الحفاظ على البيئة، فالبيئة هي التي تمدنا بالمدخلات الضرورية لتحقيق التنمية وهي بالوعة النفايات التي تنتج عن النشاط الإنساني. وتستهدف التنمية المستدامة الحفاظ على البيئة، ذلك أنه بدون الحفاظ على البيئة لا يمكن تحقيق التنمية، لأن الإضرار بالبيئة يعني القضاء على العنصر الهام الذي يمدنا بالمدخلات والموارد الحيوية الضرورية لإحداث عملية التنمية.

من هذا المنطلق يتضح لدينا بان توفير هذه العناصر يعتبر شرطا ضروريا وأساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

(38) - <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaa1.asp> p 1

والتسلح يحتاج إلى موارد مالية ضخمة - سواء في التسلح أو في الحد منه - الأجدر أن تصرف في مجال التنمية وتوفير الأغذية وإسكات أفواه الجائعين، " بل إن زيادة الإنفاق على التسلح له آثاره الخطيرة على التنمية ورفاهية الإنسان". (39)

فلا شك أنه كلما زادت نفقات الدول على التسلح كلما كان لذلك آثاره السلبية على التنمية في هذه الدول.

هذا وتشير الإحصائيات إلى أن حكومات الدول المتقدمة والنامية - على حد سواء - أنفقت خلال الثلاثين سنة الماضية موارد ضخمة على التسلح، كان يمكن أن توجه لإنهاء الفقر المدقع وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، وتأسيس تنمية متوازنة، ومن هذا الجانب يعتبر التسلح سببا من أسباب الفقر واتساع رقعته في الكثير من الدول النامية. (40)

كما تشير الإحصائيات كذلك أن متوسط التكاليف العسكرية يبلغ سنويا بالنسبة للجندي الواحد 8000 دولار بينما لا يتجاوز بالنسبة لتعليم الطفل أكثر من 100 دولار، ويتم تخصيص مبالغ تتراوح بين 25 و 30 مليارات للأبحاث العسكرية أي ما يعادل أربعة أضعاف ما يتم تخصيصه للأبحاث الطبية. (41)

وفيما يلي جدول يوضح الإنفاق العسكري في مجموعة مختارة من الدول العربية خلال الفترة 1997/92:

(39) - <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaa1.asp> p 1

(40) - Collard. D. les relations internationales , Paris, Armand colin, 1996, p 162.

(41) - <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaa1.asp> p 4

الإنفاق العسكري في مجموعة مختارة من الدول العربية : (42)

الدولة	نسبة النفقات العسكرية 1997م		نسبة واردات السلاح من جملة الواردات العربية	
	من الناتج المحلي الإجمالي	من نفقات الحكومة المركزية	1992 م	1997 م
السعودية	14.5	35.8	25.2	40.0
الكويت	7.5	26.0	13.8	24.3
الجزائر	3.9	12.0	0.1	5.6
مصر	2.8	11.0	19.4	12.1
الأردن	9.0	25.0	1.2	3.2
عمان	26.1	36.4	0.3	3.2
السودان	4.6	60.0	13.4	1.3
سوريا	5.6	39.0	11.2	11.7
الإمارات	5.7	6.9	4.2	4.7
ليبيا	6.1	19.7	0.1	1.7
اليمن	8.1	17.4	0.2	5.5

ولإشارة فإن الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي

لسنة 2000 تؤكد أن الإنفاق العسكري العالمي حقق انخفاضا عام 1997م بنسبة 35 % حيث بلغ 840.3 مليار دولار مقارنة بما بلغه في سنة 1986 حيث قدر بـ 1297.0 مليار دولار. (43)

وإذا كان هذا مؤشر على تراجع الإنفاق العسكري، فهل هو

مؤشر على تراجع الرغبة والمساعي من أجل التسلح؟

كما أن التسلح يؤدي إلى تلويث البيئة سواء أثناء القيام

بالتجارب والتدريبات العسكرية أو أثناء استخدام الأسلحة في الحروب -كما

سبق وان أوضحنا-، والتسلح يهدد بقاء العنصر البشري الذي يعتبر المحرك

الرئيسي لأي عمل أو نشاط تنموي .

(42) - <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaa1.asp> p 2

(43) - <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaa1.asp> p 1

إن فالتسلح يهدد العناصر الأساسية والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وعليه فإنه لتحقيق التنمية المستدامة فلا بد من الحد من التسلح.

والعلاقة بين التسلح والتنمية علاقة قوية ومطرودة، بل هي وجهان لعملة واحدة، ففي سنة 1972 قامت الأمم المتحدة بدراسة حول التسلح والتنمية الاقتصادية، خلصت إلى أن التسلح - في حد ذاته - صار مهددا خطيرا للأمن والسلم الدوليين، وبالتالي يعتبر معوقا للتنمية الاقتصادية، وأشارت الدراسة إلى أن المقولة القائلة بأن التسلح يستخدم لتأمين الأمن القومي ليست مقنعة. (44)

وفي سنة 1981 قدمت لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة تقريرا حول العلاقة بين التسلح والتنمية الاقتصادية حذرت فيه من الآثار السلبية للتسلح لارتفاع النفقات الدفاعية على حساب التنمية خاصة في الدول النامية، وأوضح التقرير أن سباق التسلح المحموم بين الدول أدى إلى ازدياد حجم الموارد المنفقة في التسلح وبالمقابل انخفاض حجم الموارد المنفقة في الصحة والتعليم والرفاهية الاقتصادية، كما تأثرت مكونات الاستثمار والإنتاجية في القطاعات المدنية بسبب سوء تخصيص الموارد المالية في ظل سباق التسلح. (45)

بالإضافة إلى ما سبق فإنه من الجدير بالذكر أن الحرب النووية هي الشبح الذي يخشاه العالم ويحاول جاهدا دفعه، لأن هذه الحرب المنتظرة لا تشكل خطرا على الأمم المتحاربة فحسب بل سوف يشمل تأثيرها جميع سكان الأرض سواء شاركوا في الحرب أم لم يشاركوا فيها، هذا إلى جانب تخريبها

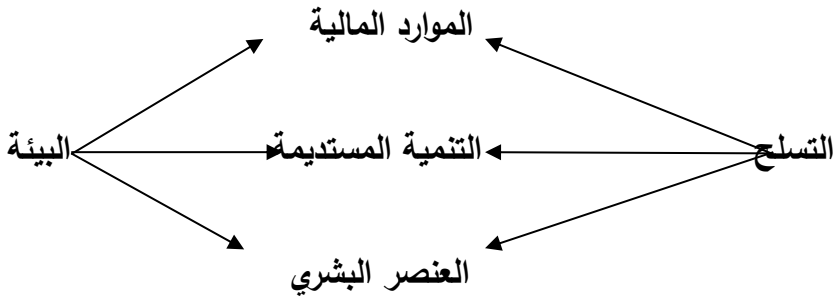
(44) - <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaa1.asp> p 2

(45) - <http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-43/namaa1.asp> p 2

للبيئة بصورة يصعب إصلاحها على المدى الطويل، وذلك كله بسبب انتشار الغبار الذري في الغلاف الجوي الذي يحيط بالأرض . (46)

والسؤال الذي يطرح هنا مفاده: ما هو التأثير البيولوجي الطويل الأمد الذي تحدثه مثل هذه الحرب على الهواء والماء والتربة و على نظام الطبيعة كله الذي تتوقف عليه حياة الإنسان والكائنات الحية أجمع؟ وهل يمكن حينها الحديث عن تنمية مستدامة؟

ويمكن توضيح علاقة التأثير بين التسلح والتنمية المستدامة كما يلي:



شكل رقم (2) علاقة التأثير بين التسلح والتنمية المستدامة

خاتمة :

إن تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة في خطر طالما أن البشر ما يزالون يفكرون في التسلح وفي الحرب، وأن الخطر المحدق الذي يهدد العالم اليوم هو قيام حرب نووية شاملة، وما قد تخلفه من دمار يغلف الكرة الأرضية من قطبيها الشمالي والجنوبي وكل الامتدادات بينهما، فقد أنجز الإنسان خلال العقود الأخيرة تطويرا مذهلا في نوعية الأسلحة النووية واستخدمها بشكل مثير في الحرب العالمية الثانية وما بعدها بحيث أصبح بإمكان سلاح واحد منها محمول على وسيلة نقل واحدة من أن يبيد معظم سكان الأرض، وأن يدمر البيئة الطبيعية على مدى عقود قادمة، إلى جانب ما سوف تتركه من أبخرة سامة وإشعاعات يستمر تأثيرها بعد الحرب لسنوات عدة.

إذن فالحديث عن التنمية المستدامة يحتاج إلى توفر عنصر السلم، والسلم لا يتحقق إلا إذا تخلص العالم عن فكرة التسلح، فوقف التسابق نحو التسلح شكل ومازال يشكل العامل الرئيسي الذي يضمن إحلال الأمن والسلم في العالم.